بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

وزارة خارجية الفلبين توبخ مسؤولين بسبب تعليقات علنية حول الصين

وجهت وزارة خارجية الفلبين توبيخاً نادراً لمسؤولين حكوميين ومؤسسات عسكرية على خلفية تصريحات علنية تتعلق بالصين. وقد جاء هذا التوبيخ بهدف الحفاظ على وحدة الموقف الدبلوماسي، في الوقت الذي تستعد فيه مانيلا لاستضافة قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا الأسبوع المقبل.

نشأت التوترات نتيجة حرب كلامية دارت بين قوات الأمن الفلبينية والسفارة الصينية على خلفية النزاع في بحر الصين الجنوبي. بل إن عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ الفلبيني طالبوا بإعلان سفير الصين شخصاً غير مرغوب فيه. وفي المقابل، اتهمت بكين مانيلا بعرقلة حضور وفدها لاجتماع وزراء دفاع دول رابطة "آسيان"، وبتقييد زيارة وزير الدفاع الفلبيني إلى الصين.

تؤكد وزارة خارجية الفلبين أن التصريحات العلنية التي تشوش على العمل الدبلوماسي قد تضر بالمصداقية الدولية، وتكشف عن انقسامات داخلية، وتُضعف الموقف التفاوضي للفلبين. ومع أن القوات الأمنية تؤدي دوراً مهماً في توثيق الحوادث التي تقع في المياه الإقليمية، إلا أن السلطات المدنية تظل هي الجهة التي تتولى إدارة السياسة الخارجية للبلاد. وقد صدر هذا الانتقاد في أعقاب محادثات دبلوماسية جرت بين مسؤولة الخارجية الفلبينية تيريزا لازارو ووزير خارجية الصين وانغ يي، حيث شدد الطرفان على أهمية الحوار الدبلوماسي والإدارة المتوازنة للخلافات.

الصين تسعى لاسترداد خمسة من الأويغور من تايلاند

أصدرت السلطات الصينية مذكرات اعتقال بحق خمسة أشخاص من قومية الأويغور، محتجزين في تايلاند منذ عام ٢٠١٤. وصرح تشايبورك دونغبرابات، الأمين العام لمجلس الأمن القومي التايلاندي، بأن المحاكم التايلاندية هي التي ستبت في مسألة تسليم هؤلاء الرجال الخمسة إلى الصين، في حال ورود طلب رسمي بذلك.

سُجِن الأويغور الخمسة سابقاً لمحاولتهم الهروب من مركز احتجاز المهاجرين في عام ٢٠٢٠. ورغم حصول اثنين منهم على عفو في الشهر الماضي، إلا أنهما لا يتمتعان بوضع لاجئ رسمي، ولا يزالان حالياً في مركز احتجاز المهاجرين بانتظار ما سيؤول إليه مصيرهما.

أثار هذا القرار قلقاً واسع النطاق في أوساط جماعات حقوق الإنسان؛ فقد حذرت منظمة هيومن رايتس ووتش من مخاطر جسيمة تتعلق بالتعرض للتعذيب وانتهاكات الحقوق في حال إعادتهم إلى بلادهم. وفي رسالة نشرتها مؤسسة حقوق السلام، أعرب المحتجزون صراحةً عن رفضهم للعودة إلى الصين، وطالبوا بنقلهم إلى بلد ثالث؛ وذلك خشيةً على سلامتهم.

ومن ناحية أخرى، أكدت المتحدثة باسم وزارة خارجية الصين، ماو نينغ، أن التعاون بين الصين وتايلاند في التعامل مع الهجرة غير الشرعية قد تم وفقاً للقوانين المحلية والدولية.

الفلبين تعتزم إضافة صواريخ براموس الهندية إلى ترسانتها

تعتزم الفلبين تعزيز ترسانتها من أنظمة صواريخ براموس، وذلك بهدف تقوية دفاعاتها الخارجية. وقد صرّح بذلك وزير دفاعها، جيلبرتو تيودورو الابن، خلال كلمته في النسخة الثالثة من حوار دلهي للدفاع.

بهدف التكيف مع جغرافية الفلبين وبنيتها التحتية، قدم الجيش قائمة بتعديلات خاصة. وتُعد القيود اللوجستية المتعلقة بالتنقل بين الجزر، إلى جانب ضعف قدرة الطرق والجسور على تحمل الأوزان، تُعدّ الاعتبارات الرئيسية لتصنيع هذا الطراز الخاص. ومع ذلك، لم يوضح تيودورو عدد الوحدات الإضافية التي سيتم شراؤها، ولا مستجدات المفاوضات بشأن العقد الجديد.

في وقت سابق، أصبحت الفلبين أول دولة أجنبية تشتري هذا النظام، وذلك بموجب عقد بلغت قيمته ١٨,٩ مليار بيزو في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وتتضمن الصفقة ثلاث بطاريات من الصواريخ المضادة للسفن التي تُطلق من الشاطئ لصالح قوات مشاة البحرية، على أن يبدأ تسليمها على مراحل في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ ونيسان/أبريل ٢٠٢٥.

يُستخدم صاروخ براموس - الذي تصل سرعته إلى قرابة ثلاثة أضعاف سرعة الصوت - للتصدي للتهديدات التي تستهدف سيادة الدولة في المياه، ولا سيما في بحر الفلبين الغربي. وإلى جانب هذا الصاروخ، تبحث الفلبين سبل التعاون مع الهند في مجالات دفاعية أخرى، تشمل أنظمة الدفاع الجوي البرية والقدرات الصاروخية وصولاً إلى تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية.

إندونيسيون يحتجون على أزمة المياه الناجمة عن التوسع في مراكز البيانات

نظم سكان في مدينة باتام بإندونيسيا احتجاجاً على أزمة المياه النظيفة التي تفاقمت بسبب التوسع الكبير في إنشاء مراكز البيانات، وذلك لتلبية الاحتياجات العالمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وقد أدى الجفاف الناجم عن ظاهرة نينو إلى تعطل إمدادات المياه للسكان، ما جعل تلبية الاحتياجات اليومية كالطهي والاستحمام أمراً بالغ الصعوبة.

تتركز مخاوف السكان في منطقة نونغسا ديجيتال بارك، حيث توجد مراكز بيانات تتطلب كميات كبيرة من المياه لتبريد الخوادم. وعلى الرغم من أن الجهة المسؤولة عن إدارة المياه محلياً، أي شركة إير باتام هيلير، أوضحت أن الأزمة ناجمة عن عوامل مناخية وانخفاض في مخزون المياه في الخزانات، فقد وجهت السلطات المحلية المطورين بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر، وذلك لتجنب استنزاف موارد المياه المحلية.

لا تقتصر هذه الظاهرة على إندونيسيا فحسب؛ ففي ماليزيا، ولا سيما في منطقة جوهور، شهدت سعة مراكز البيانات قفزة حادة، ومن المتوقع أن تستهلك هذه المراكز ثلث إجمالي الطاقة في البلاد بحلول عام ٢٠٣٥. حتى إن احتجاجات مماثلة قام بها السكان المحليون نجحت في وقف مشروع إنشاء مركز بيانات في مدينة دامانسارا.

يتطلب النمو السريع للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي في جنوب شرق آسيا - والذي يُتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠ -، يتطلب من الحكومات والمستثمرين الآن إدارة الآثار البيئية والاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بشكل أفضل.